الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:
دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)

FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN ALGERIA:
An analytical study of its size, Its sectoral and geographical distribution (1995-2018)

د. عبدالحق طير [1]، د.عقبة ريمي [2]، أ. خالد مدخل [3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الوادي – الجزائر – tirhaki@gmail.com
[2] كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الوادي – الجزائر – okba39@gmail.com
[3] كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الوادي – الجزائر – khaledmedakhel@gmail.com

ملخص البحث:

حاولت الدراسة تحليل اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ونظرة حول موقعها في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، وكذا تحليل توزيعه القطاعي والجغرافي خلال الفترة 1995-2018، وبناء على ذلك توصلت إلى أن حجمه عرف نموا وتحسنا، لكن يبقى متواضعا، وحصتها من إجمالي التدفقات العربية تبقى محتشمة حيث قدرت بحوالي 3.3% خلال الفترة 2001-2018، أما نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة شهدت تطورا لكن يبقى قطاع المحروقات أبرزها استقطابا، وجغرافيا برزت الولايات المتحدة الامريكة خلال الفترة 1998-2001، والإمارات خلال الفترة 2003-2016.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التوزيع القطاعي، التوزيع الجغرافي، التدفقات العربية، الجزائر.

Abstract:

The study attempted to analyze the trends of the volume of foreign direct investment in Algeria, and a look at its position in the map of foreign direct investment in the Arab countries, as well as an analysis of its sectoral and geographical distribution during the period 1995-2018, and accordingly it concluded that its size has witnessed growth and improvement, but remains modest, and its share of The total Arab flows remain modest, as they were estimated at about 3.3% during the period 2001-2018. As for the quality of the targeted projects and sectors, there has been development, but the hydrocarbon sector remains the most prominent polarization, and geographically, the United States of America emerged during the period 1998-2001, and the UAE during the period 2003-2016.

Key words: Foreign direct investment, sectoral distribution, geographical distribution, Arab flows, Algeria.

المؤلف المرسل: عبدالحق طير، الإيميل: tirhaki@gmail.com

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدر من مصادر التمويل الخارجية، بل يعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم وتجسد ذلك من خلال التدفقات العالمية الضخمة التي يسجلها، ويشهد تنافسا كبيرا بين مختلف دول العالم من أجل جذبه واستقطابه، لكونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور الدول المضيفة، ونمو اقتصادها ومظهر يعبر عن انفتاحها على العالم الخارجي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية والنامية التي انتهجت سياسة الباب المفتوح أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال صياغة تشريعات ونظم وترتيبات خاصة به، وقدمت التسهيلات والحوافز والضمانات، وقامت بالعديد من الإصلاحات التي مست العديد من المتغيرات ذات العلاقة، والتي تشكل المحددات التي تتحكم في اتجاهات تدفقاته، وحاولت الترويج لاستقطابه بأساليب تهدف إلى كسب ثقة المستثمرين الأجانب فيها على أنها تشكل قطبا مناسبا لتجسيده.

مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة، والتي تتمحور في السؤال التالي:

كيف يفسر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، وكيف يتوزع قطاعيا وجغرافيا خلال الفترة (1995-2018) ؟

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، وتحديد حصتها من حجم تدفقاته عربيا، وكذلك إبراز أهم القطاعات الجاذبة، وأهم الدول المستثمرة، وفي كل ذلك نحاول الوقوف عند الايجابيات والسلبيات، ونقاط القوة والضعف في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة.

الدراسات السابقة ذات الصلة :

1- دراسة **(مرابط محمد) 2017**، المعنونة بتحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، حيث قام الباحث باختبار تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق بناء نموذج قياسي لوغاريتمي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها تبين أن جميع المتغيرات الاقتصادية ذات دلالة إحصائية وعلاقتها مع

الاستثمار الأجنبي المباشر موافقة لمنطق النظرية الاقتصادية، ويعتبر متغير سعر الصرف الأكثر تأثيرا. (المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزء 2، العدد26، جامعة الجلفة، الجزائر)

2- دراسة **(جمال بلخباط) 2015**، الموسومة بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، وقد كانت تهدف إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدين، وذلك من خلال نموذج قياسي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن العلاقة كانت معنوية وطردية، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في كلا البلدين، لكن كان محدودا وضعيفا، وقد أكدت الدراسة أن النمو الاقتصادي فيهما يعتمد بالأساس على مصادر داخلية متمثلة في الاستثمار المحلي الذي كان له تأثير قوي حسب نتائج الدراسة القياسية. (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر)

3- دراسة **الدكتورة بن عبد العزيز فطيمة 2005:** بعنوان فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حيث سلطت فيها الضوء على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وبينت مدى فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دراستها لتجربة الجزائر.

4- دراسة **(Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer)** 2000، المعنونة بالاستثمار الأجنبي في البلدان النامية – هل يحشد الاستثمار المحلي؟ والتي تم فيها قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في كل من آسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وذلك من خلال 32 دولة في الفترة (1970–1996)، وتوصلت إلى أن الأثر خلال فترة الدراسة ككل تكاملي في آسيا، وإحلالي في أمريكا اللاتينية ومحايد في إفريقيا، بينما في الفترتين الفرعيتين (1976–1985) و(1986–1996) فقد كان الأثر تكاملي في إفريقيا، أما في آسيا وأمريكا اللاتينية فقد كان له نفس الأثر المحقق في الفترة ككل (UNCTAD, 2000).

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

نظرًا لطبيعة الدراسة وتحقيقًا لأهدافها، اعتمدت على المنهج التاريخي عند تتبع تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمنهج الوصفي لتفسير اتجاهات حجمه خلال الفترة 1995-2018، وكذا تحليل توزيعه القطاعي والجغرافي. أما بالنسبة للأدوات المستخدمة ، فقد تركزت على المراجع الخاصة بالموضوع، والاستعانة بالتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر (مفاهيم أساسية):

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، سنحاول أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

عرف Bertrand-Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة " [1].

أما كل من Hess&Ross فيعرفانه بأنه: " عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة) " [2].

ويعرفه كوجيما Kojima بأنه " تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية " [3].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك بأنه " ذلك الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة. وهو يتميز بطابع مزدوج الأول : وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني : ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".[4] ويعرفه آخر بأنه " عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% ".[5] وهو عبارة عن " المشروعات التي يقيمها، ويمتلكها، ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال المعرفة الفنية، والإدارية، وبما يملكه من رأس المال النقدي " [6].

ويعرف **صندوق النقد الدولي** (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "[7]. أما **البنك الدولي** فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى

بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية " [8].

أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية) " [9].

من خلال عرضنا لتعاريف بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تعاريف المؤسسات والهيئات الدولية، يرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تفضي إلى علاقة ومنفعة دائمة، يقيمها المستثمر في بلد آخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التوجّهات، والتطوّرات التي عرفتها الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميّزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتّخذ أنواعا، وصورا، وأشكالا مختلفة نوضحها فيما يلي:

- **الاستثمار المشترك:** " هو عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفةٍ دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية " [10]، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية: [11]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي

بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات.

– **عمليات أو مشروعات التجميع:** تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتجٍ معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والتخزين، والصيانة، وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم الطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي [12].

– **الاستثمار في المناطق الحرة:** المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات[13]، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[14]، ويتم فيها تداول البضائع المحلية، والخارجية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

– **الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:** يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة، تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز [15].

– **الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر أهمية نسبيا، حيث تعتبر بمثابة القاطرة التي تجره وراءها نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع

فيها معدلات الربح مع تنوع نشاطها، ومراكز إنتاجها بما يتلاءم، وتحقيق ذلك الهدف معتمدة على المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها.

يعرفها ريموند فرنون بأنها: " مؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة، وتنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة، ونفقات اشهارية، وأن تجسد عمليات الإنتاج في أكثر من بلد " [16] ، أما هيئة الأمم المتحدة فتعرفها على أنها: " مؤسسة لها فرع أو أكثر تستثمر أموالها في الأصول الاستثمارية أو الإنتاج أو المبيعات" [17].

أما لويس ميخايلي، فيعرفها على أنها: " كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصلي (البلد الأم)، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج"[18] ويعرف فرنون كذلك هذه الشركة وهو التعريف الأكثر شيوعا بأنها " المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوي عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر " [19].

ثانيا- تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2018):

إن الجزائر وبعدما تأكد لدى أصحاب القرار فيها، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كداعم لمصادر التمويل المحلية، قامت بسلسلة من التغييرات والإصلاحات، هادفة إلى تهيئة بيئة الاستثمار والارتقاء بها إلى مستويات تنافسية جاذبة ومستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. سنحاول في هذا المحور التعرف على اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خلال الفترة 1995-2018، وموقعها في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية.

1- اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2018):

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2018 تطورات ملحوظة، ففي بدايات هذه الفترة وما قبلها لم تكن الجزائر وجهة للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى عدة عوامل من أبرزها التوجه الاقتصادي والسياسي المتبع آنذاك والمعادي لهذا النوع من الاستثمارات، ثم الاضطرابات الأمنية والسياسية وكذا الاقتصادية التي عرفتها البلاد، ولذلك نجد أن هذا التدفق سجل قيمة محتشمة في سنة 1995 بلغت حوالي 25 مليون دولار، ليشهد بدايات التحسن في سنة 1998 حيث ارتفع ليبلغ حوالي 501 مليون دولار، ثم 507 مليون دولار في سنة 1999 لينخفض في سنة 2000 ليبلغ حوالي 438 مليون دولار. إن هذا التحسن المسجل في نهاية هذه الفترة راجع إلى بدايات التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية وبداية استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال الفترة 2001-2009، شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة وعرف الخط العام اتجاها تصاعديا، حيث بلغ في سنة 2001 حوالي 1196 مليون دولار، أي بنسبة زيادة بلغت أكثر من 150% مقارنة بسنة 2000، لينخفض بعد ذلك

في سنة 2002 ليبلغ حوالي 1065 مليون دولار، ثم حوالي 634 مليون دولار في سنة 2003، ليرتفع بعد ذلك في كل من سنة 2004 و2005 ليبلغ حوالي 882 و1081 مليون دولار على الترتيب، ليواصل الارتفاع ليبلغ حوالي 1795 مليون دولار في سنة 2006، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي 66%، ليواصل في نفس الاتجاه التصاعدي ليحقق الذروة في سنتي 2008 و2009 حيث بلغ حجم التدفق حوالي 2646 و2746 مليون دولار على الترتيب، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 59% و65% مقارنة بسنة 2007.

إن هذا التحسن والنمو النسبي في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، راجع إلى التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية، وكذا استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التأثيرات الإيجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى الدعم النسبي الذي قدمته قوانين الاستثمار الصادرة وما تحمله من حزمة من الضمانات والامتيازات والتسهيلات، وكذا تشكيل الهيئات المتعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار.

أما خلال الفترة 2010-2018، فقد شهد الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضا، فقد بلغ في سنة 2010 حوالي 2264 مليون دولار، أي بانخفاض بلغ حوالي 17.5% عن السنة السابقة، ليرتفع في سنة 2011 ليبلغ حوالي 2571 مليون دولار، لينخفض بعد ذلك في سنة 2012 ليبلغ حوالي 1499 مليون دولار أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي 42%، ليرتفع في سنة 2013 ليبلغ حوالي 1691 مليون دولار، ثم في سنة 2014 انخفض ليبلغ حوالي 1507 مليون دولار، ليستمر الانخفاض ليحقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق سلبي في سنة 2015 حيث بلغ حوالي -587 مليون دولار. ليرتفع بعد ذلك ليسجل تدفقا بلغ حوالي 1637 مليون دولار في سنة 2016 و1506 مليون دولار في سنة 2018.

إن هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات، وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع، إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة، مما جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

الجدول رقم (01): اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

مليون دولار

السنة	الحجم	م. النمو %	السنة	الحجم	م . النمو %
1995	25	-	**2007**	1662	7.4-
1996	270	980	**2008**	2646	59.2
1997	260	3.7-	**2009**	2746	3.77
1998	501	92.7	**2010**	2264	17.55-
1999	507	1.2	**2011**	2571	13.56
2000	438	13.6-	**2012**	1499	41.69-
2001	1196	173	**2013**	1691	12.8
2002	1065	10.95-	**2014**	1507	10.88-
2003	634	40.46-	**2015**	587-	139-
2004	882	39.11	**2016**	1637	378.87
2005	1081	22.56	**2017**	1232	-24.74
2006	1795	66	**2018**	1506	22.24

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنوات مختلفة

الشكل رقم (01): اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995- 2018)

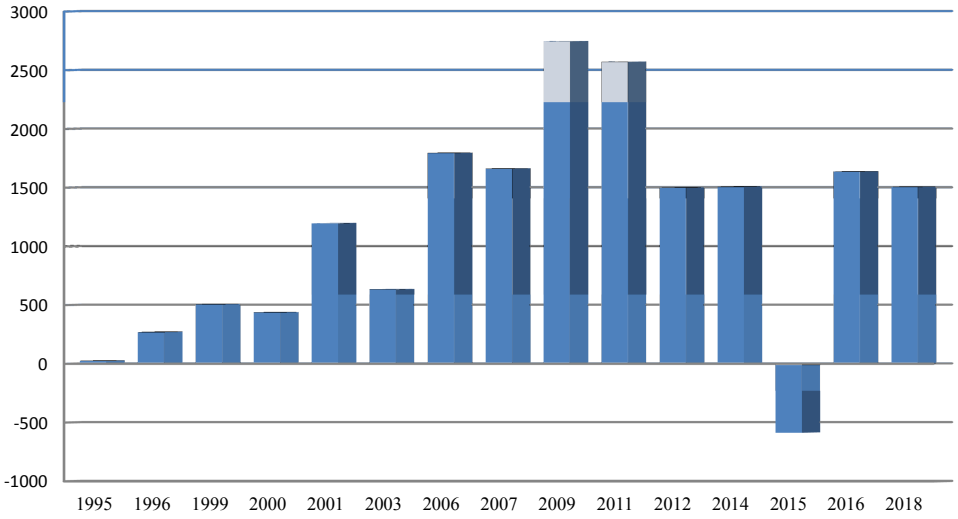

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01).

2- موقع الجزائر في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية للفترة (1995-2018):

على الرغم من التحسن النسبي الذي شهده حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أن مساحتها في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية مازلت محدودة، ونصيبها من إجمالي التدفقات العربية ما زال ضعيفا، حيث بلغت حصتها خلال الفترة 1995-2000 حوالي 8% من الإجمالي العربي للتدفقات، وهي الفترة التي عرفت فيها أعلى حصص، حيث بلغت حصتها في سنة 1995 حوالي 11%، وانخفضت بعد ذلك في سنة 1997 إلى حوالي 3.5%، ثم ارتفعت إلى حوالي 5.7% في سنة 1998، لتواصل الارتفاع لتبلغ حوالي 20% في سنة 1999 وهي أعلى حصة حققتها خلال الفترة 1995-2015، لتنخفض في سنة 2000 إلى حوالي 16%.

أما خلال الفترة 2001-2009، عرفت حصة الجزائر من إجمالي التدفقات العربية انخفاضا وتراجعا كبيرا، بلغت خلال الفترة ككل حوالي 3.4%، وبعدما كانت قد بلغت في سنة 2001 و2002 حوالي 15.5% و12.7%، عرفت تراجعا كبيرا في باقي سنوات الفترة، حيث بلغت في سنة 2003 حوالي 4%، وهكذا لتنخفض إلى حوالي 3.5% في سنة 2004، ثم إلى 2% و2.7% في سنتي 2007 و2008، لترتفع في سنة 2009 لتبلغ حوالي 3.5%، هذا بالرغم من الارتفاع الكبير الذي حققته الجزائر في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنوات الثلاث الأخيرة حيث بلغ الذروة في سنة 2009.

أما خلال الفترة 2010-2018، وبالرغم من الاضطرابات السياسية والأمنية التي عاشتها بعض الأقطار العربية وتأثيراتها السلبية على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلا أن حصة الجزائر من إجمالي التدفقات العربية لم تعرف تحسنا، حيث أعلى حصة لها خلال هذه الفترة بلغت حوالي 5.99%، وذلك في سنة 2011 أما باقي السنوات فلم تتجاوز حصتها 4%، باستثناء سنتي 2016 و2018 فقد بلغت حوالي 4.98% و4.82% على التوالي.

الجدول رقم (02): حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 1995-2018

السنة	الحصة (%)	السنة	الحصة (%)
1995	11.11	**2007**	2.05
1996	7.54	**2008**	2.74
1997	3.57	**2009**	3.59
1998	5.72	**2010**	3.30
1999	20.08	**2011**	5.99
2000	16.41	**2012**	2.80
2001	15.51	**2013**	3.49
2002	12.75	**2014**	3.40
2003	4.03	**2015**	-1.45

4.98	**2016**	3.56	**2004**
3.93	**2017**	2.35	**2005**
4.82	**2018**	2.87	**2006**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنوات مختلفة.

الشكل رقم (02): حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (1995- 2018)

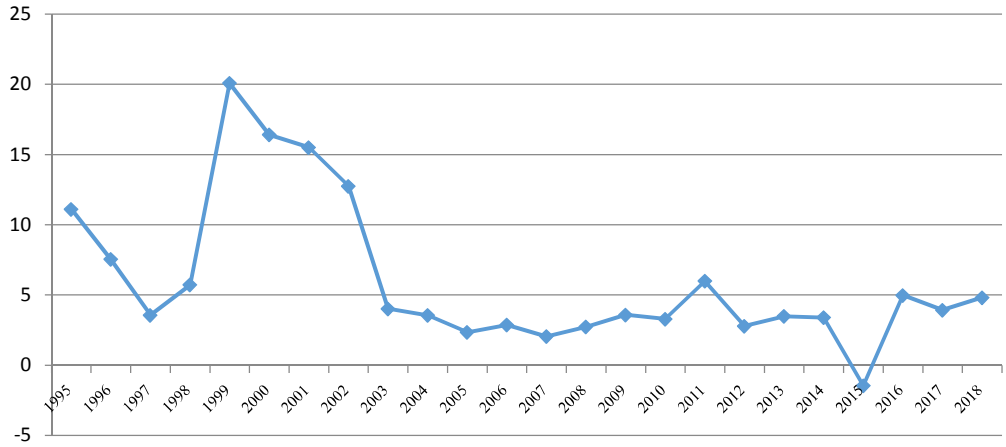

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول (02)

3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2016):

خلال الفترة 1993-2001، حصد قطاعي الصناعة والخدمات الحصة الأكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، حيث بلغت عدد المشاريع في قطاع الصناعة 259 مشروع، واحتل بذلك المركز الأول بنسبة 59% من إجمالي عدد المشاريع المسجلة، حيث بلغت قيمتها 105634 مليون دج، أي بنسبة 37.3%، أما قطاع الخدمات فبلغت عدد المشاريع فيه 86 مشروع، أي بنسبة 19.5%، وبلغت قيمتها 146879 مليون دج، واحتل بذلك الصدارة من حيث قيمة المشاريع وبنسبة 51.8%.

ويرجع السبب في احتلال قطاعي الصناعة والخدمات مكانا الصدارة إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية ولاسيما في مجال المحروقات وكذلك بعض المنتجات الصناعية الأخرى مثل المنتجات الصيدلانية، التي عرفت انتعاشا منذ سنة 1999، حيث قامت شركة صيدال بإنجاز مشروع لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار بالشراكة مع الشركة السعودية، ومع بعض الشركات الأمريكية فايزر، باكستار وليلي بمبلغ 100 مليون أورو.[20]

أما عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلال نفس الفترة، فإنها لم تحض إلا بنصيب متواضع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ عدد المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية 41 مشروع وبنسبة 9.3% من إجمالي المشاريع، وبقيمة 10254 مليون دج، أي بما نسبته

3.6% من إجمالي قيمة المشاريع الأجنبية، في حين استقطب قطاع التجارة 18 مشروعا، أي بما نسبته 4%، ورغم أهمية كل من قطاع الفلاحة، السياحة والصحة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها سجلت أرقاما محتشمة، حيث بلغت نسبة المشاريع فيها حوالي 3.9%، 3.6% و0.7% على التوالي.

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر (1993-2001)

القطاع	عدد المشاريع		قيمة الاستثمارات (مليون دج)	
	العدد	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الصناعة	259	59	105634	37.3
الخدمات	86	19.5	146879	51.8
البناء والأشغال العمومية	41	9.3	10254	3.6
السياحة	16	3.6	8833	3.1
الفلاحة	17	3.9	9835	3.5
التجارة	18	4	1293	0.5
الصحة	3	0.7	550	0.2
المجموع	**440**	**100**	**283278**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi)، منشورات سنة 2002.

وفي السنوات الأخيرة من الفترة السابقة، وبداية الفترة 2002-2016، شهد قطاع الاتصالات حيوية وانتعاشا كبيرا خاصة عندما تم إعادة هيكلته في سنة 2000 من خلال قانون حدد ونظم صلاحية كل من البريد والاتصالات، وكذلك فتح الباب أمام دخول الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع. حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الاتصالات خلال الفترة 2000-2005 حوالي 260627 مليون دينار جزائري، أي بما نسبته حوالي 46% من إجمالي تدفقاته في القطاعات الاقتصادية.[21]

أما فيما يخص باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلال الفترة 2002-2016، فنجد أن قطاع الصناعة استحوذ على أكثر من 60% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، وبقيمة استثمارات بلغت 1,783,922 مليون دج، أي بما نسبته أكثر من 80% من إجمالي قيمة المشاريع، وهذا لاسيما في مجال المحروقات، وكذلك المعادن التي حصدت ما نسبته أكثر من 21% من إجمالي حجم الاستثمارات، وهذا من خلال 17 شركة، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجال المواد الكيميائية التي بلغت قيمتها أكثر من 10% من إجمالي قيمة الاستثمارات وذلك من خلال 12 شركة.[22]

أما في المركز الثاني فقد جاء قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا من حيث عدد المشاريع، والتي بلغت 137 مشروع أي بما نسبتها 16.67%، أما من حيث قيمتها فقد كانت ضعيفة، حيث بلغت نسبة 3.5%، واحتل بذلك المركز الخامس، ثم يأتي قطاع الخدمات في المركز الثالث من حيث

عدد المشاريع، واستقطب ما نسبته 15.82% من إجمالي عدد المشاريع، أما من حيث قيمة الاستثمارات فقد احتل المركز الثاني بقيمة 119139 مليون دج، أي بنسبة 5.37% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية.

أما فيما تعلق بكل من قطاع النقل، الزراعة، السياحة، الصحة والاتصالات ورغم مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو قيمتها، حيث نجد أن قطاع النقل والذي يتقدمهم من حيث عدد المشاريع استقطب ما نسبته حوالي 3% فقط، بعده يأتي كل من قطاع الزراعة والسياحة بنسبة 1.7% ، أما عن قطاع الصحة والاتصالات فنسبة المشاريع فيها تكاد تكون معدومة، حيث بلغت حوالي 0.7% و0.12% على التوالي. أما من حيث قيمة الاستثمارات فنجد أن قطاع السياحة والاتصالات لهما الأفضلية، وبنسب بلغت حوالي 5% و4% على التوالي، أما عن قطاع النقل والصحة فقد سجلتا نسبة محتشمة جدا بلغت حوالي 0.6%، وأخيرا قطاع الزراعة الذي سجل نسبة 0.2% وهي نسبة تكاد تكون معدومة.

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا، ولم ترق إلى الإمكانيات والفرص المتاحة، وهذا نتيجة لتردد وتخوف المستثمرين الأجانب للدخول إليها والاستثمار فيها، ربما بسبب الغموض الذي يكتنفها، لعدم وضوح التشريعات والقوانين المنظمة لها، وعدم توفر المعلومات والبيانات الكافية عنها، والتي يبني المستثمرون على أساسها قراراتهم.

الجدول رقم (04): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ (مليون دج)	
	العدد	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الزراعة	14	1.7	4373	0.2
البناء والأشغال العمومية	137	16.67	77661	3.5
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48
الصحة	6	0.73	13572	0.61
النقل	25	3.04	14820	0.67
السياحة	14	1.7	113772	5.13
الخدمات	130	15.82	119139	5.37
الاتصالات	1	0.12	89441	4.03
المجموع	**822**	**100**	**2.216.699**	**100**

Source: ANDI, www.andi.dz

4- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2016):

إن المصادر التي تتدفق منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، متنوعة سواء من الدول الأجنبية أو الدول العربية، ويصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، وبعضها الآخر ضمن استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات.

4-1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (1995-2001):

إن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2001، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في المركز الأول وتبلغ استثماراتها حوالي 906 مليون دولار، وهذا راجع إلى اهتمامات المتعاملين الأمريكيين خاصة بقطاع المحروقات، وانتهاز فرصة الامتيازات التي قدمها قانون الطاقة، وحاجة الجزائر آنذاك إلى مصادر التمويل، وبالتالي استثماراتها ترتكز في قطاع المحروقات مثل شركة Petro fac Resourse International Inc، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل استثمارات Pfizer في قطاع الكيمياء والصيدلة. وتأتي في المركز الثاني مصر من بين أهم الدول الأجنبية والعربية المستثمرة في الجزائر، وهذا بعد دخولها بقوة في سنة 2001، من خلال متعامل الهاتف الخلوي Orascom، لتبلغ استثماراتها خلال نفس الفترة حوالي 363 مليون دولار.

وتأتي في المركز الثالث دول جنوب الاتحاد الأوروبي الثلاثة (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا) حيث بلغت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 1998-2001 حوالي 344 مليون دولار، 221 مليون دولار و148 مليون دولار على الترتيب، وهذا من خلال اتفاقات الشراكة، وعقود التعاون التي أبرمتها الجزائر معها، وتركزت استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال شركة (ELF/TOTALFINA) الفرنسية وشركتي (Agip) و(Sayram-eniv) الإيطالية وشركتي (Cepsa) و(Repsol) الإسبانية، هذا بالإضافة إلى قطاع المنتجات الغذائية مثل شركة (Danone)، وكذلك صناعة الخزف، الصناعة المصنعة، الكيمياء، الصيدلة والتعدين.

أما فيما يخص ألمانيا، فقد جاءت في المركز السادس، وقد بلغت استثماراتها حوالي 132 مليون دولار، وتركزت استثماراتها في مشروعين هما أهم المشاريع التي دخلت بها، وتمثلت في دخول شركة (Henkel) كأكبر مساهم في الشركة الوطنية للمنظفات (ENAD)، بالإضافة إلى مجموعة (Messer) المختصة في الغازات الصناعية.

الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (1998-2001)

(ألف دولار)

الترتيب	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	و. المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906806
02	مصر	51	3	100	362992	363146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
04	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
05	ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
06	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76.687
08	انجلترا	36015	2001	14206	23254	75.476
09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : Banque d'Algérie: 2003, in CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004, p9

الشكل رقم (03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (1998-2001)

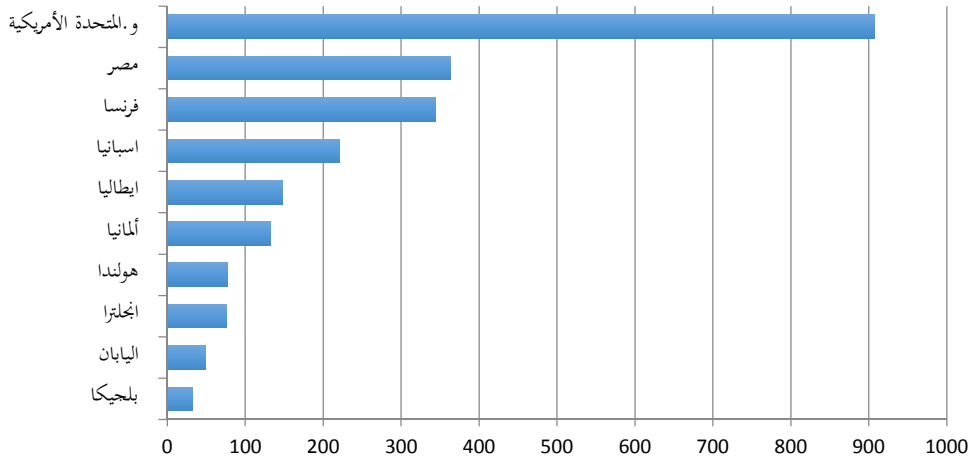

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (05)

4-2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (2003-2015):

إن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 فنجد أن الإمارات جاءت في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15,280 مليون دولار، أي بما نسبته 22.4% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المستقطبة، وهذا من خلال 26 مشروع استثماري موزعة على 25 شركة، من

أبرزهم شركة Emirates International Investment Company في قطاع المحروقات، ثم تأتي اسبانيا في المركز الثاني باستثمارات قيمتها 7,860 مليون دولار، من خلال 20 شركة من أبرزهم شركة SA Repsol بمشروعين بقيمة 3565 مليون دولار وشركة Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo بـ 5 مشاريع بقيمة 2209 مليون دولار، ثم في المركز الثالث جاءت فرنسا باستثمارات قيمتها 5,950 مليون دولار منها 3,465 مليون دولار لشركة Total Co، ثم جاءت فيتنام في المركز الرابع بقيمة استثمارات بلغت 4743 مليون دولار، من خلال مشروعين لشركة Vietnam Oil and Gas Corporation (PetroVietnam)، وفي المركز الخامس جاءت سويسرا بـ 12 مشروعا بقيمة 4538 مليون دولار، وذلك من خلال 7 شركات منها شركة LafargeHolcim.

أما بالنسبة للمراتب الخمسة الثانية، فنجد مصر في مقدمتهم باستثمارات بلغت 4178 مليون دولار، بـ 11 مشروعا وذلك من خلال 9 شركات من أبرزهم Orascom Group باستثمارات بقيمة 2814 مليون دولار، ثم بعدها المملكة المتحدة باستثمارات بقيمة 3738 مليون دولار، من خلال 18 شركة من أبرزهم British Petroleum (BP)، ثم بعدها جاءت الولايات المتحدة الأمريكية باستثمارات بلغت قيمتها 3303 مليون دولار، بـ 34 مشروعا من خلال 31 شركة، بعدها جاءت الصين في المركز التاسع باستثمارات بلغت قيمتها 2658 مليون دولار، وذلك من خلال 12 شركة من أبرزهم China National Petroleum (CNPC)، ثم في المركز العاشر جاءت لوكسمبورغ باستثمارات بلغت قيمتها 2447 مليون دولار، وذلك من خلال 3 مشاريع استثمارية لشركة ArcelorMittal.

أما بالنسبة لباقي الدول العربية الأخرى المستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة، وبعد كل من الإمارات ومصر، تأتي قطر باستثمارات قيمتها 2150 مليون دولار، من خلال مشروعين أحدهما لشركة Qatar Petroleum (QP) والآخر لشركة Ooredoo (Qatar Telecom)، ثم تأتي تونس باستثمارات قدرت بـ 1132 مليون دولار، بـ 22 مشروعا من خلال 17 شركة، بعدها السعودية باستثمارات قيمتها 933 مليون دولار، بـ 13 مشرعا ومن خلال 8 شركات، ثم تأتي ليبيا بمشروع واحد بلغت قيمته 321 مليون دولار، بعدها جاءت المغرب باستثمارات قيمتها 129 مليون دولار، وبـ7 مشاريع من خلال 6 شركات.

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (2003-2015)

(مليون دولار)

الترتيب	الدولة	قيمة الاستثمارات	عدد المشاريع	عدد الشركات	أبرز الشركات
01	الإمارات	15280	26	25	Emirates International Investment Company
02	اسبانيا	7860	24	20	Repsol SA Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo
03	فرنسا	5950	81	62	Total Co
04	فيتنام	4743	2	2	Vietnam Oil and Gas Corporation (PetroVietnam)
05	سويسرا	4538	12	7	LafargeHolcim
06	مصر	4178	11	9	Orascom Group
07	المملكة المتحدة	3738	24	18	British Petroleum (BP)
08	الولايات المتحدة	3303	24	31	/
09	الصين	2658	12	12	China National Petroleum (CNPC)
10	لوكسمبورغ	2447	3	1	ArcelorMittal
11	قطر	2150	2	2	Qatar Petroleum (QP)
12	تركيا	1941	5	5	Taypa Tekstil / Tosyali Holding
13	روسيا	1346	4	3	/
14	تونس	1132	22	17	/
15	السعودية	933	13	8	/
24	ليبيا	321	1	1	/
30	المغرب	129	7	6	/
	أخرى	5393	102	77	
	الإجمالي	68040	375	306	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص 119.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 119.

4-3- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016):

تعتبر الدول العربية من بين أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، حيث بلغت قيمة استثماراتها حوالي 997528 مليون دج، أي بما نسبتها حوالي 45% من إجمالي قيمة الاستثمارات، وذلك من خلال 236 مشروع، ثم جاءت أوروبا في المركز الثاني بقيمة استثمارات بلغت 955161 مليون دج، أي بما نسبتها حوالي 43%، وهذا من خلال 437 مشروع، منها 313 مشروع للإتحاد الأوروبي أي بما قيمته 677209 مليون دج من قيمة الاستثمارات الأوروبية، ثم تأتي آسيا في المركز الثاني بقيمة استثمارات بلغت 163102 مليون دج، وهذا من خلال 98 مشروع، بعدها تأتي أمريكا باستثمارات بلغت قيمتها 68163 مليون دج وبـ 19 مشروعا، ثم ما قيمته 24085 مليون دج من استثمارات حصدته الشركات متعددة الجنسيات، ثم تأتي إفريقيا بـ 5 مشاريع استثمارية بلغت قيمتها 5686 مليون دج، وأخيرا استراليا بمشروع واحد بلغ قيمته 2974 مليون دج.

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)

الأقاليـــــم	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (مليون دج)
أوروبا	437	955161
منها الاتحاد الأوروبي	313	677209
آسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
إفريقيا	5	5686
استراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2,216,699

Source: ANDI, www.andi.dz

الشكل رقم (04): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الأقاليم (2002-2016)

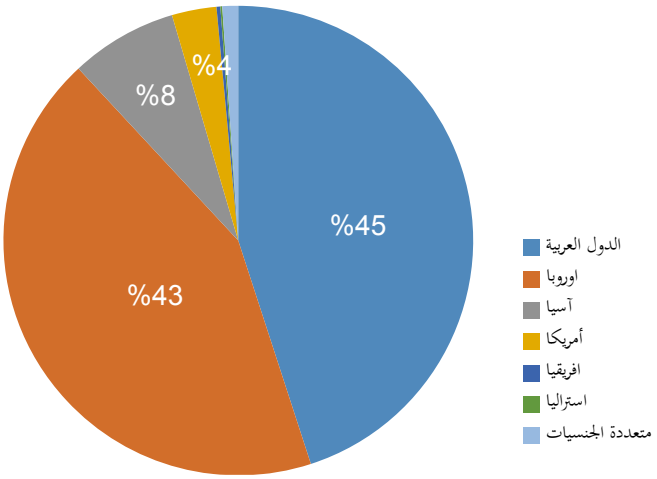

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (07)

النتائج :

من خلال الدراسة التحليلية لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوزيعه القطاعي والجغرافي خلال الفترة 1995-2018 توصلنا إلى النتائج التالية:

- شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نموا وتحسنا، لكن يبقى متواضعا وبعيدا عن الأهداف والفرص المتاحة، حيث عرف ارتفاعا خلال الفترة 2001-2009 ليحقق الذروة في سنة 2009 حيث بلغ حوالي 2746 مليون دولار، لينخفض بشكل مستمر في الفترة 2010-2018 حيث سجل تدفق سلبي في سنة 2015.
- عرفت حصة الجزائر من إجمالي التدفقات العربية تذبذبا وتراجعا، حيث بلغت حوالي 8% خلال الفترة 1995-2000، لتتراجع إلى حوالي 3.4% في الفترة 2001-2009، ثم إلى حوالي 3.2% خلال الفترة 2010-2018.وهي نسب محتشمة مقارنة بحصة بعض الدول العربية مثل السعودية، الإمارات ومصر.
- نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة من المستثمر الأجنبي شهدت تطورا، لكن يبقى قطاع المحروقات من أهم القطاعات الجاذبة ومن أبرزها استقطابا له، وهذا لما يكتسيه من أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، والاقتصاد الدولي.
- جغرافيا برزت الولايات المتحدة الأمريكية كمستثمر أجنبي في الجزائر خلال الفترة 1998-2001، أما خلال الفترة 2003-2016 فقد احتلت الإمارات الصدارة.

التوصيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية :

- العمل على دعم الاستقرار والإصلاح السياسي، وكذا دعم الاستقرار الاقتصادي، وتوفير البيئة المحفزة وتطوير السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير مهاراتهم.
- تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، وإلغاء تعدد القوانين وضرورة تجنب تعارضها، مع توزيع الأدوار وتوضيح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات. وضرورة قيام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بمسح ميداني يمس الشركات المستثمرة، للتعرف على معوقات الاستثمار، والإسراع لمعالجتها.
- تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعظيم حجمه خارج المحروقات، وذلك بالترويج لفرص الاستثمار المتاحة، ومنح الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز، وربطها بالأولويات الاقتصادية.
- الانضمام لمختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب، من خلال بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية، وتوفر بشكل دوري مختلف الإحصائيات والمؤشرات.

الإحالات والمراجع:

[1] Raymond Bertrand (1997), Economie Financière International, Paris, édition PUF, , P 91

[2] Hess.P and C.Ross (1997), Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, p 490.

[3] إدريس رمضان حجي الشكاكي (2008)، محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ص 32.

[4] عبدالكريم كاكي (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، العراق: مكتبة حسن العصرية، ط1، ص 16.

[5] سليمان عمر محمد الهادي (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، ص23

[6] يمن الحماقي وآخرون (2003)، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، مصر: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 455.

[7] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2008)، الكويت: منشورات المؤسسة، العدد الفصلي الأول، يناير، ص 10.

[8] World Bank (1991), The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, D.c.p5.

[9] UNCTAD (2009),World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, New York, p243.

[10] عبد السلام أبو قحف (1989)، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 24.

[11] محمد صقر وآخرون (2006)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، سوريا: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، المجلد 28، ص 159.

[12] محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 160.

[13] محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 160.

[14] عبد المطلب عبد الحميد (2006)، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 185.

[15] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 186.

[16] Noureddine Benfreha (1999), Les Multinationales et la Mondialisation Enjeux et Perspectives pour l'Algérie, Edition Dhleb, Alger, P15.

[17] محمد بسيوني وآخرون (2000)، التنمية الاقتصادية، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 413.

[18] Jean Louis Mucchelli (1994), Relations Economiques Internationales , Editions Hachette, Paris, P 23.

[19] عبد السلام أبو قحف (2001)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، بيروت: مكتبة الإشعاع، ص375.

[20] محمد قويدري (2005)، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص217

[21] Agence Nationale de Développement de l'Investissement, www.andi.dz

[22] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص 119.